العرب
الجمعة 2021/10/29
السنة 44 العدد 12224

# حزب الله مقايضا اللبنانيين: إما تنحية بيطار أو نعطّل عمل الحكومة

## ثغرات قانونية تكبل المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت

وجد حزب الله في شل عمل الحكومة اللبنانية ورقة ابتزاز مهمة لاستبعاد المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار. ويتوقع محللون على نطاق واسع أن تنجح مساعي الحزب في نهاية المطاف.

بيروت – يواصل حزب الله اللبناني ممارسة أقصى الضغوط من أجل استبعاد المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار الذي صمد إلى حد الآن في مواجهته ضغوطا سياسية وأخرى قانونية، لكن مراقبين يرجحون أن يلقى بيطار مصير خلفه فادي صوان الذي استبعد من التحقيق استجابة لطلب وزيرين سابقين مقربين من حزب الله.

واعتبر نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله علي دعموش أن "الاستثمار السياسي على دم شهداء انفجار المرفأ والتحريض على حزب الله على خلفية تحميله مسؤولية الانفجار لم يتوقفا منذ لحظة وقوع الحادثة، إلا أن التحريض أخذ أبعاداً خطيرة منذ استلام القاضي بيطار مسؤولية التحقيق، حيث ظهرت العديد من المؤشرات التي تدل على التسييس".

وأشار خلال لقاء سياسي، دعت إليه وحدة المهن الحرة في حزب الله مع التجمعات المهنية، إلى أن "حزب الله حذر مرارا من التسييس الحاصل في القضية وطالب التقيد بالمسار القانوني للتحقيق، وحث على إيجاد مخارج قانونية وسياسية لتنحية قاضي التحقيق، إلا أن كل ذلك اصطدم بحسابات فئوية"، مؤكدا أن حزبه "لن يرضى بأقل من تنحية بيطار".

علي دعموش

**لن نرضى بأقل من تنحية المحقق العدلي طارق بيطار**

ووجد حزب الله في تعطيل عمل الحكومة اللبنانية التي لم يجتمع مجلس وزرائها منذ الثاني عشر من أكتوبر الجاري –وهي الاجتماعات التي كان من المقرر أن تبحث أجندة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، أملا في الحصول على حزمة مساعدات– وسيلة للمقايضة والابتزاز.

ويشترط حزب الله وحليفه الشيعي حركة أمل استبعاد بيطار من التحقيق كي يتم استئناف العمل الحكومي المعطل، وهي ورقة يرجح مراقبون أن تؤت أكلها في الأيام القادمة.

ويمر لبنان بأزمة اقتصادية واجتماعية خانقة لا يمكن بأي شكل من الأشكال مواصلة تعليق العمل الحكومي إزاءها، إذ أنه لا يمكن رهن مصير وحاجيات شعب أكثر من نصفه فقراء بشخص بيطار.

وأمام هذه المقايضة تبدو حظوظ حزب الله وحلفائه في تحقيق مرادهم كبيرة جدا فيما تبدو حظوظ بقاء المحقق العدلي بيطار في منصبه –رغم تأييد عائلات ضحايا شهداء انفجار المرفأ له– ضعيفة.

وتتساءل أوساط سياسية لبنانية عن سبب التهجم على المحقق في حادثة بيروت رغم أنه لم يتهم أي طرف سياسي بالمسؤولية عن الحادثة، بما في ذلك حزب الله.

وتشير هذه الأوساط إلى أن الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله بوضع نفسه في مواجهة مع المحقق يعزز ما تتداوله وسائل إعلام غربية ومحلية من شكوك في وجود دور ما للحزب في حادثة انفجار مرفأ بيروت.

ولم يرشح عن تحقيقات القاضي طارق بيطار ما يؤشر على وجود علاقة بين نيترات الأمونيوم التي تسببت في انفجار المرفأ وبين حزب الله، إلا أن الحزب أثر حشر نفسه.

واستدعى بيطار مشتبها بهم، وهو لم يحدد حتى الآن أي وجهة لمسار التحقيق، باستثناء الإقرار بأن ثمة مسؤولين حكوميين يجب أن تتم مساءلتهم، وربما لاحقاً محاسبتهم، وليس من بين هؤلاء حتى الآن أي مسؤول من حزب الله.

وفي بلد شهد خلال السنوات العشرين الماضية اغتيالات وتفجيرات وحوادث عديدة لم يكشف النقاب عن أي منها إلا نادرا، ولم يحاسب أيٌّ من منفذيها، لا يزال اللبنانيون ينتظرون أجوبة عن أسئلتهم: من أتى بهذه الكمية الضخمة من نيترات الأمونيوم إلى بيروت؟ لماذا تُركت سبع سنوات في المرفأ؟ من كان يعلم بها وبمخاطرها؟ ما هي الشرارة التي أدت إلى وقوع أحد أكبر الانفجارات غير النووية في العالم؟ ويُشكك كثيرون في إمكانية التوصل إلى حقيقة ما حصل أو حتى محاسبة أي مسؤول سياسي.

وإلى جانب الضغوط السياسية تكبل الثغرات القانونية عمل بيطار الذي علق الخميس جلسة استماع لرئيس الوزراء السابق حسان دياب بعدما رفع دياب دعوى قضائية تشكك في أن الاستجواب من صلاحيات القاضي.

والدعوى التي رفعها دياب الأربعاء هي الأحدث في سلسلة دعاوى قضائية عطلت محاولات القاضي بيطار استجواب مسؤولين كبار في ما يتعلق بانفجار الرابع من أغسطس من العام الماضي والذي أودى بحياة أكثر من 215 شخصا وأصاب الآلاف بجروح ودمر أجزاء كبيرة من العاصمة.

ووجه بيطار إلى دياب اتهاما بالإهمال في ما يتعلق بالانفجار. ولم يحضر دياب جلستي استجواب سابقتين على الأقل.

ولم يحرز التحقيق تقدما يذكر وسط حملة تشويه استهدفت بيطار في حين تصدت له فصائل لبنانية قوية مما أثار غضب العديد من اللبنانيين على عدم مساءلة أي مسؤول كبير على مدى عام في الوقت الذي ينهار فيه البلد ماليا واقتصاديا.

وشل الخلاف بشأن التحقيق الحكومة، إذ أعلن رئيس الوزراء نجيب ميقاتي تعليق اجتماعات مجلس الوزراء لحين التوصل إلى حل.

وسبق أن أصدر بيطار أوامر ضبط وإحضار للوزراء الذين لم يمثلوا أمامه لاستجوابهم، ومن المرجح أن تكون الدعوى التي رفعها دياب محاولة لمنع حدوث مثل هذا الأمر معه عند انقضاء الموعد الذي كان محددا لاستجوابه الخميس.

وأكد محامي وزير الداخلية السابق والنائب السني نهاد المشنوق المقرر استجوابه الجمعة أنه رفع دعوى مماثلة. وإذا أُخطر بيطار بالدعوى قبل موعد انعقاد جلسة الاستجواب الجمعة فسيضطر إلى تعليقها كذلك.

الدعم الشعبي غير كاف

# عمّان بوابة دمشق للتطبيع العربي

عمان – كثّف الأردن تحركاته على أكثر من جبهة إقليمية ودولية من أجل عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وبالتالي التطبيع مع النظام في دمشق، في وقت يشير محللون إلى أن عدة دول عربية بصدد الانفتاح بهدوء على نظام بشار الأسد.

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط إن الجزائر والعراق والأردن لديها رغبة في عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية.

وأكد أبوالغيط أن سوريا قد تعود إلى الجامعة خلال القمة المقبلة في حالة حدوث توافق عربي على مشروع القرار، مشيرا إلى رغبة أعداد من الدول في ذلك.

وأعاد الزخم في العلاقات الأردنية – السورية مؤخرا الحديث عن المساعي الأردنية للتطبيع العربي مع دمشق، والتي لا تتحفظ عليها كل من الولايات المتحدة وروسيا وعدد من الدول العربية، فيما يقول مراقبون إن التطبيع مع نظام الأسد سيكون في خطوة أولى عربيا ثم دوليا بناء على تغيّرات إقليمية واستراتيجية قد تدفع الدول الكبرى والدول العربية المتحفظة إلى تعديل بوصلتها في نهاية المطاف.

ويرى مراقبون أن الحرب في سوريا حُسمت عسكريا لصالح قوات النظام والقوات الحليفة لها منذ عام 2018، بخروج مقاتلي المعارضة المسلحة من محيط العاصمة ومحافظة درعا القريبة منها، وأن فرص إسقاط النظام عسكريا باتت "معدومة" تماما.

وبدفع من حكومات عربية وعلى رأسها الحكومة الأردنية، يدور نقاش عميق في أوساط جامعة الدول العربية حول إعادة تطبيع العلاقات مع النظام السوري، وإعادة مقعد سوريا المعلّق في الجامعة.

وعلقت الجامعة عضوية سوريا في الثاني عشر من أكتوبر 2011، ودعت إلى سحب السفراء العرب من دمشق، إلى حين تنفيذ النظام كامل تعهداته في توفير الحماية للمدنيين.

وقدمت دول عربية في بداية الصراع السوري الدعم لفصائل المعارضة السورية منذ أواخر 2011، بعد أشهر على توجه الثورة السورية إلى الخيار المسلح لمواجهة القمع من طرف القوات الأمنية وحملات القتل والاعتقالات.

وكانت للعمليات العسكرية تداعيات مباشرة على أمن واستقرار دول الجوار السوري، لبنان والعراق والأردن.

وأكد التدخل العسكري الروسي في الحرب السورية منذ 2015، وقبله الدعم الإيراني بعشرات الآلاف من مقاتلي المجموعات الشيعية المسلحة اللبنانية والعراقية والأفغانية والباكستانية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، بقاء نظام بشار الأسد في الحكم وتراجع احتمالات إسقاطه عسكريا.

وأدركت الكثير من الدول العربية في وقت مبكر هذه الحقيقة، ورأت أن من مصلحتها إعادة تطبيع علاقاتها مع النظام الحاكم في دمشق.

أحمد أبوالغيط

**العديد من الدول ترغب في عودة سوريا إلى الجامعة العربية**

وأعادت الإمارات والبحرين فتح سفارتيهما في دمشق نهاية 2018 على مستوى القائمين بالأعمال. وفي أكتوبر 2020 أعادت سلطنة عمان سفيرها إلى دمشق، لتصبح أول دولة خليجية تعيد تمثيلها الدبلوماسي على مستوى السفراء.

ووفقا لتقارير إعلامية، أعادت السعودية في مايو الماضي فتح قنوات اتصال مباشرة مع سوريا، بزيارة رئيس جهاز المخابرات السعودي الفريق خالد الحميدان لدمشق ولقائه بشار الأسد، ورئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك.

ومؤخرا، أجرى وزير الدفاع السوري أول زيارة للعاصمة الأردنية عمان منذ 2011، والتقى خلالها رئيس الأركان الأردني ومسؤولين آخرين، بعد توقف الدعم الأردني، بالتنسيق مع الولايات المتحدة ودول خليجية، لفصائل المعارضة المسلحة جنوبي سوريا. كما سمح الأردن بمرور الغاز المصري وإمدادات الكهرباء الأردنية إلى سوريا ومن ثم إلى لبنان.

ويتحرك النظام السوري عبر بوابة لبنان، وللمرة الأولى استقبلت دمشق وفدا رسميا لبنانيا قبيل تشكيل حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي الذي تربطه بدمشق علاقة وثيقة تمتد لسنوات، عززتها استثماراته الضخمة في المرافق الاقتصادية السورية.

وشهدت السنوات الأخيرة إعادة دول عديدة علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق، على مستوى عودة السفراء، مثل دولة الإمارات، أو القائمين بالأعمال، كالبحرين والأردن. كما أن دولا أوروبية تتحدث عن نيتها إعادة فتح سفاراتها في دمشق، مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا ورومانيا والتشيك.

ولدول جوار سوريا مصالح جيوسياسية واقتصادية بالغة الأهمية، خاصة ما يتعلق بضمان عودة آمنة للاجئين السوريين بالنسبة للبنان والأردن، الذي يعاني من تراجع مستوى علاقاته مع الدول الخليجية وتحركه نحو مصر والعراق.

# شباب الإخوان في مصر جبهة ثالثة تنافس لندن وإسطنبول

هشام النجار
كاتب مصري

القاهرة – تشكلت على وقع تطورات أزمة جماعة الإخوان المصرية وصراعات قادتها في الخارج ملامح جبهة ثالثة تُضاف إلى جبهتي إبراهيم منير في لندن ومحمود حسين في إسطنبول، ممثلة في شباب الجماعة الحانقين والساعين لحلول خارج حسابات التنظيم التقليدية.

وللمرة الثانية خلال عامين استغاث شباب جماعة الإخوان بشيخ الأزهر أحمد الطيب كي يتدخل لإنهاء معاناتهم والتوصل إلى صيغة مصالحة تخرجهم من السجون وتنقذ مستقبلهم بعيدًا عن صراعات قادتهم وعزلتهم عن الواقع الفعلي الذي بات غير قابل للجدل بشأنه ولا بديل للتعامل معه بواقعية وبالمزيد من المكاشفة والاعتراف بالأخطاء ومراجعة الأفكار والمواقف.

ودعا شباب الإخوان، في رسالتهم إلى شيخ الأزهر المؤرخة في الثاني من أكتوبر الجاري وتم الكشف عنها قبل أيام، حكماء مصر ورموزها إلى التوسط لهم لدى الدولة للعفو عنهم و"فتح صفحة جديدة متعهدين بتقديم كافة الضمانات اللازمة".

ومناشدة شباب الجماعة شيخ الأزهر، والتي نقلتها منصات تابعة للجماعة وهي مكتوبة بخط اليد، بغرض التوسط للعفو عنهم والمصالحة ليست الأولى؛ فقد طالبوا بالأمر نفسه قبل عامين ودعوا إلى تشكيل لجنة من النخب السياسية والفكرية وممثلي الأحزاب على رأسها شيخ الأزهر ورئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وقادة الدعوة السلفية للتوسط لدى الدولة.

وللتأكيد على استعدادهم الكامل لمراجعة قناعاتهم طالب شباب الإخوان بإنشاء مؤسسة يشرف عليها الأزهر مهمتها إعادة تأهيلهم فكريًا تمهيدًا لدمجهم في المجتمع.

وقد نفت مصادر أمنية مصرية القبول بأي مصالحة مع الإخوان في الوقت الراهن، أو التجاوب مع أي رسائل من هذا النوع، والدولة غير معنية بما يتردد من اجتهادات حول رغبة الجماعة في فتح صفحة جديدة.

ونشر القيادي الإخواني هيثم أبوخليل على صفحته في فيسبوك مبادرات شبيهة من قبل هاربين في تركيا إلى قوى وشخصيات من خارج الإخوان بعد يأسهم من قادتهم، ما يعني أنهم صاروا يحجمون عن مطالبة القادة كالسابق بالتراجع خطوات إلى الوراء وإنقاذ الجماعة ومستقبل شبابها، وأصبحوا يتوجهون بمناشداتهم إلى الدولة المصرية أو إلى شخصيات معروفة ومؤثرة للتوسط.

وكشفت رسائل المناشدة الأخيرة طبيعة موقف الشباب من قادة الجماعة حيث ذكروا فيها أنهم كرروا الإلحاح عليهم في إسطنبول ولندن للتصرف بأي طريقة من أجل إنهاء معاناتهم ومعاناة أسرهم دون جدوى، وأنهم شعروا بالصدمة من تخلي قادة جماعتهم عنهم وتركهم فريسة للآلام والمصاعب التي يواجهونها وأسرهم داخل السجون وخارجها، بسبب دفاعهم عن معتقدات وأفكار جماعة ثبت أنها بعيدة عن الواقع الذي يعيشه قادتها.

وعلى ضوء الانفصال والذهاب صوب الاستقلالية في القرارات والمواقف صار هناك ما يمكن اعتباره جبهة ثالثة في جماعة الإخوان ممثلة في شبابها الغاضبين والحانقين الذين يسيطر عليهم شعور بأنهم وقعوا ضحية قادة خدعوهم، وهم بين مستمر في حالة الإنكار للواقع ومستجداته وما فرضته من معطيات جديدة ومتشبث بمواقف متصلبة ورافض لتقديم تنازلات أو مراجعات شاملة بهدف حماية ما حققه من سلطة ومكاسب مادية، وهذا ينطبق على حال محمود حسين ومجموعته المعروفة بجبهة إسطنبول.

وفي المقابل يبحث آخرون عن طريقة لاستعادة الهيمنة الكاملة على الجماعة بعد تفككها وغياب بعض قادتها، مستندين إلى ما تبقى من دعم من جانب قوى خارجية، ومتنصلين من الشباب المتذمرين الشاكين بحجة قلة تحملهم وضعف همتهم وعدم استحقاقهم السير في طريق نصرة الإسلام المليء بالأشواك والصعاب، وهو ما صرح به إبراهيم منير أثناء مداخلة شهيرة له في قناة الجزيرة القطرية مؤخرا.

وتستقي جبهة الشباب قوتها –رغم عدم إعلانها في إطار واضح– من ضعف موقف جبهتي لندن وإسطنبول اللتين تتصارعان حاليا على أنقاض تنظيم مهترئ وشبه منهار، مقابل واقعية ومنطقية طروحات الشباب وإن كانوا يبادرون بها لتحقيق مصالح متعلقة بأزمتهم سواء في السجون أو في الخارج.

وترجح هذه المسألة اكتساب هذه الجبهة تدريجيًا زخمًا ونفوذًا إذا وجدت من يبلور رؤاها ويترجمها إلى مواقف عملية على الأرض ومن يقودها نحو المزيد من الاستقلال بمعزل عن صراعات الحرس القديم التي من المتوقع أن تضعفهما معًا وتحرمهما من شرعية القيادة داخل الجماعة حتى لو تمكن أحدهما من حسم الصراع لصالحه.

**شباب الإخوان يناشدون شيخ الأزهر التوسط في تسوية شاملة مع النظام المصري ويتعهدون بتقديم كافة الضمانات**

وعلى الرغم من محدودية مطالب شباب الإخوان وارتباطها برغبتهم في حلحلة أزمتهم الداخلية والبحث عن طريقة ناجعة لإعادة دمجهم في المجتمع وتأهيلهم نفسيًا وفكريًا وحل مشكلة المسجونين والهاربين منهم دون شروط مسبقة ووفق ما تراه الحكومة المصرية، إلا أنها تعكس إطارًا لاستراتيجية منافسة لما يتمسك به إبراهيم منير ومحمود حسين وأتباعهما.

وتكمن وراء مطالب الشباب الخاصة أفكار جوهرية مقوضة لما تتمسك به جبهتا الجماعة المتصارعتان، إذ أن الشباب رافضون لسياسات التصعيد مع الدولة ولا يطالبون بتهدئة أو هدنة فحسب إنما بتسوية شاملة وحلول نهائية لأزمة الجماعة مع النظام المصري، ما يقضي في النهاية بالاعتراف بشرعية نظام الرئيس عبدالفتاح السيسي وتفكيك ما تبقى من التنظيم ودمج الخارجين منه في المجتمع.

ولا تمتلك قيادة جماعة الإخوان الحالية في لندن أو إسطنبول رفاهية تبني مواقف بتلك المرونة أو تقديم مثل تلك التنازلات، حيث تحرمها من دعم الرعاة في الخارج وإذا أعلنت جبهة عن تلك التنازلات اتخذت الثانية من ذلك وسيلة للطعن في شرعية الأولى وتشويه صورتها، علاوة على أن كلتيهما تفتقران لآليات الانتقال مجددًا إلى المشهد المصري والعودة إلى ما قبل 2011 ككيانات معارضة من داخل المنظومة السياسية وكخطوة في طريق الترميم وإعادة البناء التدريجي للتنظيم واستعادة بعض المفقود من الحاضنة الشعبية.

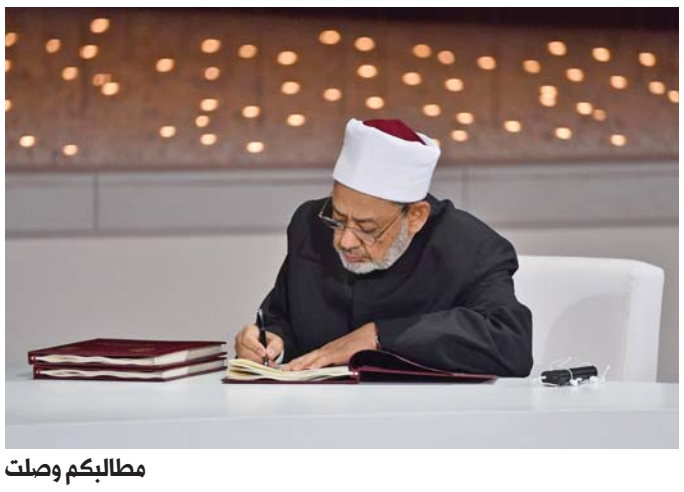

مطالبكم وصلت